مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

أثر الشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠

الدكتور: مُحَمَّد أحمد عبد الخالق سلام

أستاذ مساعد بقسم القانون، بكلية العلوم والدراسات النظرية، الجامعة السعودية الإلكترونية

ملخص البحث:

تُعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات النمو الاقتصادي، إذ تعملُ على خلقِ الوظائف ودعم الابتكار وتعزيز الصادرات، إلا أنه في المملكة العربية السعودية تبين أنها تُسهمُ بنسبةٍ متدنيّةٍ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بالاقتصادات المتقدمة. ولذلك تسعى رؤية ٢٠٣٠ التي تبنتها المملكة العربية السعودية إلى خلق فرص توظيف مناسبة للمواطنين في جميع أنحاء المملكة عن طريق دعم ريادة الأعمال وبرامج الخصخصة والاستثمار في الصناعات الجديدة في إطار تحقيق المملكة للشمول المالي. وفي هذا الصدد، تم تأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) التي تعمل على توفير التمويل اللازم لتلك المشروعات، علاوة على تشجيع شباب الأعمال على النجاح من خلال السعي لسَنَّ أنظمة ولوائح أفضل من أجل اتاحة تمويل أيسر لهم؛ وكذلك حصول الشركات المحلية على حصة أكبر من المشتريات والمنافسات الحكومية. وقد أثبت البحث وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وأن اتاحة التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية من أهم الآثار الإيجابية للشمول المالي.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

يُعد الشمول المالي من الموضوعات الحديثة التي تنامت على الساحة الدولية عقب نشأت الأزمة المالية العالمية الأخيرة عام ٢٠٠٨م، حيث برز الاهتمام العالمي بموضوع الشمول المالي خاصة من جانب المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات النقدية والبنوك المركزية، إلى جانب اهتمامها بزيادة قدرات قطاع المنشآت أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتبادل بيانات المستثمرين والمقترضين عبر الحدود بهدف حماية اقتصاديات الدول(١).

وإزاء ذلك فقد تبنت مجموعة العشرين موضوع الشمول المالي باعتباره هدفاً رئيسياً في أجندة أعمال التنمية الدولية الاقتصادية والمالية عام ٢٠١٠م، وعلى أثر ذلك فقد تأسست رابطة الشراكة الدولية للشمول المالي، والتي قامت بوضع استراتيجية طويلة الأمد لتطبيق الشمول المالي من خلال الخبراء الماليين والمصرفيين وكذلك الهيئات المالية الدولية لوضع المحددات والمعايير الدولية لضمان تطبيق الشمول المالي(٢).

وينبغي الاعتراف بوجود عددٍ من العوامل والتحدياتِ المختلفةِ التي تعيق إنشاء ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحد من مساهمتها بشكل أكثر فاعلية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما تلك المتعلقة بالحصول على التمويل.

وبناءً على ذلكَ، وفي إطارِ رؤيةِ المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ فقد سعت المملكة إلى تبني مجموعة من البرامج التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أهمها برنامج (كفالة) والذي يهدف إلى التغلب على معوقات تمويل تلك المنشآت والتي تكون ذات جدوى اقتصاديةً مهمة، والتي ليس لديها المقدرة على تقديم الضمانات الكافية لجهات التمويل، وذلك في سياق

---

(١) دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، حنين مُحَمَّد بدر عجور، بحث مقدم اِستِكمَالا ا لِمُتَطلبات الحُصول عَلى دَرَجَة الْمَاجِستِير فِي إدارة الأعمال بِكُلِية التجارة بالْجَامِعَة الإِسلامِية بِغَزة، مارس ٢٠١٧م– جمادى الثاني ١٤٣٨هـ، ص٢.

(٢) الشمول المالي في الجهاز المصرفي المصري والتجارب العربية، عصام حسني مُحَمَّد عبد الحليم، المؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان "الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي"، عدد خاص بالمؤتمر منشور في مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، ٢٠١٩م، ص٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

سعي المملكة لتحقيق الشمول المالي. ويتناول هذا البحث أثر الشمول المالي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠.

مشكلة البحث:

تَبرُز إشكالية البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- هل تتبنى رؤية ٢٠٣٠ استراتيجية واضحة بشأن الشمول المالي في المملكة العربية السعودية؟

٢- هل العائق الأساسي أمام نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية هو صعوبة الحصول على التمويل؟

٣- هل هُناك برامج تتبناها المملكة العربية السعودية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق رؤية ٢٠٣٠ في إطار دعمها للشمول المالي؟

أهداف البحث:

يَهدُف هذا البحث إلى دراسة أثر الشمول المالي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠ بهدف الوصول إلى:

١- مَعرفة ماهية الشمول المالي من حيث تعريفه وأهميته وأهدافه ومدى حرص المملكة العربية السعودية على تحقيقها في إطار رؤية ٢٠٣٠.

٢- مَعرفة ماهية المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حيث تعريفها وأهميتها وخصائصها، ومدى حرص المملكة العربية السعودية على دعم تلك المنشآت تحقيقاً للشمول المالي في إطار رؤية ٢٠٣٠.

٣- الوقوف على مدى ما تمثله المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول ومنها المملكة العربية السعودية.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

٤- الوقوف على مشكلات ومعوقات تطبيق الشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية والحلول المقترحة لها.

٥- إزالة كافة المعوقات والقيود المفروضة على الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب نقص المعلومات التي يملكها المقرضون عن أدائها أو عن جدارتها الائتمانية من أجل حصولها على التمويل اللازم، تعزيزاً ودعماً للشمول المالي.

٦- إلقاء نظرةٍ على دعم مؤسسة النقد العربي السعودي من خلال رؤية ٢٠٣٠ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

٧- الوقوف على مدى نجاعة برامج الدعم المقدمة من البنوك التجارية السعودية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

٨- الوقوف على آثار الشمول المالي على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

أهمية البحث:

يُعتبر دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم التمويل اللازم لها أحد أهم ركائز الشمول المالي، نظراً لأهمية تلك المنشآت التي تنبع من ارتفاع قدرتها على علاج مشكلة البطالة ومحاربة الفقر المجتمعي، وما تقدمه من نتائج تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يجعل أمر تهيئة المناخ المناسب لعمل تلك المنشآت ضرورة واجبة من أجل دفعها نحو النمو والتطور؛ لهذا تسعى معظم الدول إلى النهوض بهذا القطاع لما له من أهمية في تعزيز فرص تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

لذلك جاءت أهمية هذا البحث الذي تعرض لطرح مشكلات تطبيق الشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة والحلول المقترحة لها، علاوة على تعرضه لآثار الشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

منهجية البحث:

إنَّ المنهج المتبع في هذا البحثِ هو المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتم في ضوؤه وضع إطار نظري وافي يتم فيه توضيح ماهية الشمول المالي، وكذلك ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحليل دور المؤسسات المالية في مساندة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى مرحلة ابداء الرأي بشأن الظاهرة محل البحث. وقد اعتمد الباحث على عدد من الأدوات الرئيسة التي تقف على جوانب الموضوع، والمتمثلة في عدد من الأنظمة والتشريعات والمراجع العربية والأجنبية، والدراسات والأبحاث، التي محصت الموضوع، بعد فرزها وترتيبها.

خطة البحث:

رأينا أنه يجب للوقوف على موضوع البحث ودراسته من كافة النواحي وضع خطة له على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويشتمل على:

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

المطلب الثاني: ماهية المنشآت الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: آثار الشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويشتمل على:

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: الآثار السلبية للشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: مشكلات تطبيق الشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية والحلول المقترحة، ويشتمل على:

المطلب الأول: مشكلات تطبيق الشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمشكلات تطبيق الشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

المبحث الأول:ماهية الشمول المالي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

سوف نتعرض لماهية الشمول المالي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

سوف يتناول هذا المطلب الفروع الآتية:

الفرع الأول: تعريف الشمول المالي

قام البنك الدولي(٣) بتعريف الشمول المالي بأنه (وصول الشركات والأفراد إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والتي تقابل احتياجاتهم مثل المعاملات، والمدفوعات والايداع والائتمان والادخار وتوصيلها للمستفيدين بشكل مسؤول ومستدام).

وعرفته مجموعة دول العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي بأنه (الإجراءات المتخذة من الجهات الرقابية والاشراقية المصرفية لتعزيز وصول الخدمات المالية منخفضة التكاليف Financial Inclusion إلى كافة فئات المجتمع الميسورة والمهمشة بما يتناسب مع احتياجاتهم بشكل عادل يتسم بالشفافية والمصداقية(٤)).

وقد قام معهد الدراسات المصرفية في الكويت عام ٢٠١٦م بوضع تعريف للشمول المالي بأنه عبارة عن (تقديم الخدمات المالية بتكلفة أقل وجودة أكبر، ولذلك فإن توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستسهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد).

ويرى البعض (٥) أن الشمول المالي هو عبارة عن تقديم البنوك للخدمات المالية والمصرفية إلى الفئات الفقيرة أو المهمشة اقتصادياً ذات الدخل المنخفض بتكلفة منخفضة ومناسبة.

---

(٣) أنظر في ذلك الرابط التالي: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

(٤) Mohieldin, M, Iqbal, ٢, Rostom, A. & (٢) fu,x: "The Role of financial inclusion in the g ٢٠ countries", London, ٢٠١٦, pp.٧-٨.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

من خلال ما تم عرضه من تعريفات لمفهوم الشمول المالي نرى أن بينها مواضع مشتركة تقوم على عدة مرتكزات ينبغي توافرها في فكرة الشمول المالي وهي أنه يجب أن تقدم الخدمات والمنتجات المالية كافة بشكل رسمي من خلال الأجهزة المصرفية القانونية، وأن توفر هذه الخدمات والمنتجات الوقت والجهد وكذلك النفقات على مستخدميها، وأن تقدم تلك الخدمات للكافة بكفاءة عالية وبانتظام واستدامة للكافة، بالإضافة إلى أنه يجب أن تخضع تلك الخدمات للرقابة والاشراف من الجهات الرقابية وذلك تجنباً للتعرض للأزمات المالية والمصرفية(٦).

وعلى ذلك يمكن للباحث تعريف الشمول المالي بأنه الحصول على منتجات وخدمات مالية مناسبة للفئات الضعيفة في المجتمع ذات الدخل المنخفض بتكلفة زهيدة وبطريقة شفافة وعادلة على نحو دائم بواسطة المؤسسات المصرفية والمالية.

الفرع الثاني: أهمية الشمول المالي

إن في تعزيز مستويات الشمول المالي أهمية بالغة ستنعكس إيجاباً على درجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي بل وعلى النمو الاقتصادي ككل، مما يلقي بظلاله على التنمية الاجتماعية وكذلك التنمية الاقتصادية، ولذلك تلقى قضايا تضمين الفئات الفقيرة والمهمشة في منظومة النظام المالي الرسمي أو القانوني أهمية بالغة من قبل المؤسسات المالية والمصرفية في معظم دول العالم (٧).

وأوضح صندوق النقد الدولي أهمية الشمول المالي من خلال المحاور الآتية(٨):

---

(٥) Rashid, (M): "Financial inclusion in organization of Islamic co-operation countries", Malysia, ٢٠١٧, pp.٤-٦.

(٦) chang, (X,H): "Financial inclusion: policies, stutus and challenges", International journal of economics and finance, ٧,٨, ٢٠١٥, p.١٩٦.

(٧) دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، مُحَمَّد عبد الرؤوف مُحَمَّد شعيب، المؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان (الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي)، عدد خاص بالمؤتمر منشور في مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، ٢٠١٩، ص ٩٣٩.

(٨) صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٥، صـ ٢-٣.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

١- **المحور الاجتماعي**: حيث يعمل تطبيق الشمول المالي على تحسين الحالة المعيشية للأفراد وخاصة الفقراء منهم.

٢- **المحور الاقتصادي**: حيث يعمل تطبيق الشمول المالي على زيادة النمو الاقتصادي بسبب زيادة الكفاءة المالية.

٣- **المحور الاستراتيجي**: حيث قامت العديد من الدول بتضمين الشمول المالي كهدف استراتيجي برفقة أهدافها الاستراتيجية الأخرى وهي: الاستقرار المالي، والنزاهة المالية، والحماية المالية للمستهلك.

نتيجة هذه الأهمية البالغة للشمول المالي فقد عكفت مجموعة البنك الدولي حالياً على توسيع إطار الخدمات المالية والاستشارية وكذلك الدعم الفني بهدف المساعدة في الوصول إلى أكبر عدد من الأشخاص ممن لا يتعاملون مع البنوك وممن ليست لديهم أية حسابات بنكية في جميع أنحاء المعمورة. إزاء ذلك فقد وضع البنك الدولي The World Bank وتحالف الشمول المالي (AFI) Alliance of Financial Inclusion والشراكة العالمية من أجل الشمول المالي Global Partnership Financial Inclusion (GPFI) بوضع بعض الأبعاد الدولية لقياس الشمول المالي وهي الوصول إلى الخدمات، استخدام الخدمات المالية وجودة الخدمات المالية المقدمة(٩).

ويرى الباحث أن للشمول المالي أهمية كبيرة حيث يعمل على دمج كافة الفئات منخفضة الدخل في منظومة النظام المالي والمصرفي الرسمي، مما يساعد على تطوير كافة القطاعات المالية بما يسهم في تحقيق خطط التنمية المستدامة التي ترنو إليها كافة الدول.

(٩) دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة)، حنين محمد بدر عجور، رسالة ماجستير مقدمة لكلية التجارة في الجامعة الاسلامية بغزة، ٢٠١٧، ص ٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الفرع الثالث: أهداف الشمول المالي

يَهدُف الشمول المالي إلى تحقيق عدة أهداف هي على النحو التالي(١٠):

١- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم.

٢- تعزيز وتحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أو أفراد، وجذب المستبعدين إلى النظام المالي الرسمي أو القانوني وإحاطتهم علماً بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها.

٣- العمل على سهولة الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين.

٤- تقديم الخدمات المالية الرقمية والوصول لخدمات مالية بأقل تكلفة وأكثر فعالية مع تعزيز درجة الإفصاح والشفافية والمعاملات المصرفية بهدف توسيع قاعدة العملاء بالإضافة إلى تطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي.

وفي الآونة الأخيرة تبين أن الشمول المالي يُعد عاملاً لتحقيق سبعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وهي النحو التالي(١١):

١- القضاء التام على الجوع.

---

(١٠) الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وسام محروس عبد الوهاب حجازي، المؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان (الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي)، عدد خاص بالمؤتمر منشور في مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، ٢٠١٩، صـ ١٢٢٥ – ١٢٢٦.

(١١) Reuven Glick: "The relationship between financial inclusion and agriculture development: problems, constraints and Alternatives", New York, Holmes and messier Publishers, ٢٠١٨, pp.٨-١٩.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

٢- القضاء على الفقر.

٣- العمل اللائق ونمو الاقتصاد.

٤- التعليم الجيد.

٥- المساواة والسلام والعدل والمؤسسات القوية.

٦- الصناعة والابتكار.

٧- تمكين المرأة اقتصاديا.

المطلب الثاني:ماهية المنشآت الصغيرة والمتوسطة

سوف نتعرض لماهية المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يعرف البنك الدولي(١٢) المنشآت الصغيرة بأنها (تلك المشروعات التي يعمل بها من (١١ إلى ٥٠) عامل ولا تتجاوز قيمة أصولها الثابتة عن ثلاثة مليون دولار ولا يزيد إجمالي المبيعات السنوية عن مليون دولار). كما عرف المنشآت المتوسطة بأنها (تلك المنشآت التي يعمل بها من (٥٠ إلى ٣٠٠) عامل ولا تتجاوز قيمة الأصول الثابتة والمبيعات ١٠ ملايين دولار(١٣)).

وفيما يتعلق بتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة فقد تباينت تعريفات الدول لتلك المنشآت فقد عرفها المنظم السعودي من حيث عدد العمالة وحجم إيرادات أو مبيعات المنشأة ورأى بأن المنشأة الصغيرة هي التي يتراوح عدد العمال بها ما بين (٦ – ٤٩) وحجم الإيرادات أو المبيعات (أكثر من ٣ مليون وأقل من ٥٠ مليون ريال سنوياً). والمنشأة المتوسطة هي

(١٢) Aygagori Mehana (٢٠٠٣): "SMES Across The jtobal a new database", world Bank policy, Research working paper, August, ٢٠٠٣, p.٣.

(١٣) المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، هايل عبدالمولى طشطوش، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٢، ص ١٨.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ - ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

التي يتراوح عدد العمال بها ما بين (٥٠ – ٢٤٩) وحجم الإيرادات أو المبيعات يتراوح ما بين (٥٠ – ٢٠٠ مليون ريال سنوياً)(١٤).

وعرفها المشرع المصري من خلال البنك المركزي المصري الذي وضع تعريف للمشروع الصغير بأنه (كل شركة أو منشأة يتراوح حجم أعمالها من (المبيعات / الإيرادات السنوية) من مليون إلى أقل من ٥٠ مليون جنيه، ولا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ولا يزيد عن ٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية. و٣ مليون جنيه لغير الصناعية). كما عرف البنك المركزي المصري المشروع المتوسط بأنه (كل شركة أو منشأة يتراوح حجم أعمالها (المبيعات / الإيرادات السنوية) من ٥٠ مليون إلى أقل من ٢٠٠ مليون جنيه، ولا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥ مليون جنيه ولا يزيد عن ١٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية، أما المنشآت غير الصناعية ألا يقل رأسمالها المدفوع عن ٣ مليون جنيه ولا يزيد عن ٥ مليون جنيه(١٥)).

يتضح من خلال التعريفات التي سقناها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أنها تشترك في معياري عدد العمال وحجم المبيعات كمعيارين أساسيين في التفرقة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المنشآت الأخرى.

ويمكن للباحث وضع تعريف لكل من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فيُعرف المنشآت الصغيرة بأنها هي تلك المنشآت التي يعمل بها عدد قليل نسبياً من العمال لا يصل إلى ٥٠ عامل وحجم إيراداتها أقل من ٥٠ مليون ريال سنوياً. بينما يُعرف المنشآت المتوسطة بأنها تلك المنشآت التي يعمل بها عدد متوسط نسبياً من العمال لا يصل إلى ٢٥٠ عامل وحجم إيراداتها أقل من ٢٠٠ مليون ريال سنوياً.

---

(١٤) أنظر في ذلك الرابط التالي: https://www.mci.gov.sa/ar/mediacenter/news/pages/١٣-١٢-١٦-٠٣.aspx

(١٥) البنك المركزي المصري، الكتاب الدوري الصادر في ٢٠١٧/٣/٥م بشأن تعديل بعض بنود مبادرات الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، القاهرة، ٢٠١٧، ص٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الفرع الثاني: أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية في الكثير من دول العالم في مراحل نمو مختلفة، كما أنها تمثل المستوعب الأساسي للعمال، كما تساهم بفاعلية في التصدير إلى الخارج، كما أنها تسهم في زيادة قدرات الابتكار. وفي هذا الإطار تشير بعض الاحصائيات إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتوظف من (٥٠% – ٦٠%) من القوى العاملة في العالم. كما تسهم تلك المنشآت بحوالي ٤٦% من الناتج المحلي العالمي(١٦).

إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لها دور أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة سواء أكانت تلك التنمية اقتصادية أو اجتماعية، وذلك على النحو التالي:

١ – الأهمية الاقتصادية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تظهر الأهمية الاقتصادية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال:

أ– المساهمة في تنمية الصادرات، حيث تسهم تلك المنشآت في دعم وتنمية الصادرات، وبالتالي زيادة التدفقات النقدية(١٧).

ب– توفير احتياجات المنشآت الاقتصادية الكبرى، حيث تقوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتوفير احتياجات المنشآت الكبرى من المواد الأولية وتشتري منتجاتها، وبالإضافة إلى أنها تعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة وتأهيل اليد العاملة(١٨).

---

(١٦) البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ص٧٤.

(١٧) Report about the: development in the middle east and north Africa, the international bank for reconstruction and development, The world bank, ٢٠٠٣, p.١١-١٢.

(١٨) المشروعات الصغيرة والتنمية، التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، إيمان مرعي، مركز الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، ٢٠١٦م، ص٢٨.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

ج- تعد أهم آليات التطور التقني، حيث أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لها قدرة كبيرة وسريعة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل مقارنة بالمنشآت الكبيرة(١٩).

د- توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي، حيث تقوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بدوراً مهماً في عملية توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والقرى والتجمعات الصناعية النائية.

هـ- دعم الناتج المحلي، حيث تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة أداة أساسية في توسيع القاعدة الإنتاجية في الدولة، وهذا من خلال إنتاج بدائل للواردات معتمدة في ذلك على الخامات المحلية(٢٠).

٢-الأهمية الاجتماعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تتجلى الأهمية الاجتماعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال:

أ-امتصاص البطالة واتاحة فرص العمل.

ب-المساهمة في تدعيم دور المرأة من خلال عملها في تلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تتناسب مع طبيعتها(٢١).

ج-الحد من الهجرة السكانية الداخلية من الريف إلى المدن.

د-بناء وتنمية القدرات الذاتية للأفراد، من خلال تسويق منتجات الحرفيين والصناع المهرة منتجاتهم داخلياً وخارجياً(٢٢).

---

(١٩) اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، عبد المطلب عبد الحميد، القاهرة، الدار الجامعية، ٢٠٠٩م، ص ٤٤.

(٢٠) إدارة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نبيل جواد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، صـ ٩٤ – ٩٥.

(٢١) المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة، صابر أحمد عبد الباقي، بحث منشور في مجلة كلية الآداب جامعة المنيا، مصر، يناير ٢٠١١م، ص ٩. أنظر الرابط: http://mustasharoon-٢.blogspot.com/٢٠١١/٠١/blog-post_٧٣٦٢.html.

(٢٢) معهد التخطيط القومي، الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢٧٥، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٧.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

هـ- إعداد العمالة الماهرة وتأهيلها.

الفرع الثالث: خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة

من خلال تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة تبين أنها تتميز بعدة خصائص على النحو التالي:

١-انخفاض تكلفة إنشاءها

إن أهم ما تمتاز به المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن المنشآت الكبرى أنها منخفضة التكلفة للبنية الأساسية بالإضافة إلى انخفاض تكاليف فرص العمل، كما أنه يمكن إقامتها في مساحات صغيرة نظراً لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة فيها وصغرها، وبالتالي يمكن إقامتها في الأماكن أو المحلات الصغيرة وكذلك البيوت القريبة من الأسواق(٢٣).

٢-إختلاف أشكال الملكية

تكون ملكية المنشآت الصغيرة والمتوسطة فردية أو عائلية، وتنمي هذه الأشكال من الملكية استقطاب وإبراز المهارات الإدارية والتنظيمية في البيئة المحلية؛ إذ إن الإدارة في تلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الغالب يعهد بها إلى صاحب المشروع ويعاونه عدد بسيط من العاملين فيها.

٣-كثافة استخدام العمالة

تُساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على خلق فرص عمل جديدة للعمالة، فهمي بالإضافة إلى إتاحتها فرص عمل لأصحابها فإنها تخلق فرص عمل للعاملين بها من غير أصحابها، هذا وتشير بعض الاحصاءات إلى أن فرصة العمل الواحدة

(٢٣) استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة (دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب)، كنجو عبود، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس بعنوان (نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية)جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الادارية والمالية، عمان، الأردن، ٢٠٠٧، ص٤.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

تتكلف في المنشآت الكبيرة حوالي ١٩ ألف دولار بينما في المشروعات الصغيرة تتكلف ما بين ٩٠٠ إلى ٣٠٠٠ دولار، وهذا ما عزى قدرة المشروعات الصغيرة على امتصاص العمالة(٢٤).

٤-المساعدة في تدريب الكوادر

تُعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية بمثابة مراكز تدريب بالنسبة للأفراد على حل مشاكل الإدارة والإنتاج، إذ هي القنوات اللازمة للتدريب والتأهيل واكتساب الخبرات والمهارات الفنية الضرورية للعمالة(٢٥).

٥-المساهمة في تحقيق التنمية في كافة أرجاء الدولة

إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالنظر إلى قلة تكاليفها لها القدرة على الانتشار الجغرافي في كافة ربوع الدولة، وبالتالي تكون بالقرب من الأعداد الكبيرة من الأفراد، ومن ثم تعمل على التخفيف من حدة الفقر في كافة أرجاء الدولة وعلى وجه الخصوص المناطق النائية والريفية(٢٦).

(٢٤) المعاملة الضريبية للمشروعات الصغيرة في ضوء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نبيل حسن عبد اللطيف، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٢م، ص٤١.

(٢٥) إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، هالة مُحَمَّد لبيب عنبة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ٢٠٠٢م، ص٢٠.

(٢٦) التمويل كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي ودوره في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أحمد السيد رمضان، المؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان (الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي)، عدد خاص بالمؤتمر منشور في مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، ٢٠١٩ ص ١٩١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

المبحث الثاني:آثار الشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة

سوف نتعرض للآثار الإيجابية والسلبية للشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك على النحو التالي.

المطلب الأول :الآثار الإيجابية للشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة

إن للشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة عدة آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وفعالية السياسة الاقتصادية الكلية، علاوة على استقرار الأوضاع المالية الكلية، وذلك على التفصيل الآتي(٢٧):

١– النمو الاقتصادي

من شأن سد فجوة الشمول المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أن يساعد على زيادة النمو الاقتصادي السنوي في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناطق أخرى من العالم بنسبة تصل إلى ١%.

٢– خلق فرص العمل

من شأن زيادة الشمول المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناطق أخرى من العالم أن يساعد على رفع معدلات توظيف العمالة، مما يحتمل أن يخلق حوالي ١٦ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٢٥.

٣– فعالية السياسات الاقتصادية الكلية

تقترن زيادة الشمول المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بازدياد فعالية السياسة المالية الكلية، بما في ذلك تحسين التحصيل الضريبي؛ بالإضافة إلى أن زيادة الشمول المالي تقترن بارتفاع الإيرادات والمصروفات كحصة من إجمالي الناتج المحلي.

---

(٢٧) الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، منشورات صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، رقم ١٩/٠٢، ٢٠١٩م، ص ٥–١٠.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ - ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

٤- الاستقرار المالي

من شأن الشمول المالي دعم الاستقرار المالي شريطة توافر الأطر القوية لإدارة المخاطر والرقابة المالية؛ ويمكن لزيادة توفير الائتمان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن يساهم في الاستقرار المالي إذ إنه يسمح للبنوك بتنويع حافظاتها الائتمانية ودرجة انكشافها للمخاطر؛ وهذا يعني أن اتاحة التمويل اللازم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يُعد من أهم الآثار الإيجابية للشمول المالي.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة

لتطبيق الشمول المالي بعضاً من الآثار السلبية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يمكن تحديدها في الآتي[٢٨]:

١- ارتفاع تكلفة التمويل

إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تضطر إلى دفع أسعار فائدة مرتفعة نوعاً ما عند مقارنتها بما تدفعه المنشآت الكبرى، مما ينعكس سلباً على ربحية هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويؤدي في أغلب الأحيان إلى التقليل من الجدوى الاقتصادية لها[٢٩]؛ بمعنى أن ارتفاع معدل الفائدة على القروض الممنوحة لتلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة يؤدي على ارتفاع المصاريف التمويلية مما يجعلها غير قادرة على منافسة المنشآت الكبرى.

---

(٢٨) Alattar, J., Kouly, R. and Innes, J., " Management accounting information in micro enterprise in Gaza ", Journal of Accounting and Organizational Change, Vol. ٥, No. ١, ٢٠٠٩, pp. ٨١-١٠٧.

(٢٩) التمويل كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي ودوره في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أحمد السيد مُحَمَّد رمضان، المؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان (الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي)، عدد خاص بالمؤتمر منشور في مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، ص ١٩٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

٢–عدم القدرة على المنافسة

إن ارتفاع تكلفة التمويل بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى عدم قدرة منتجاتها على منافسة منتجات المشروعات الكبرى، بالإضافة إلى أن أهم عوامل عدم قدرة تلك المشروعات على المنافسة يتمثل في غياب الدراية أو المعرفة الضرورية بعوامل التسويق والترويج، بالإضافة إلى اعتماد القائمين على إدارة تلك المشروعات على الوسطاء في تصريف منتجاتهم يضعف من قدرة المشروع على الصمود أمام المنافسة القوية من جانب المشروعات الكبرى.

المبحث الثالث: مشكلات تطبيق الشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية والحلول المقترحة

سوف نتعرض من خلال هذا المبحث إلى المطلبين التاليين.

المطلب الأول :مشكلات تطبيق الشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة عدة تحديات او معوقات أو مشكلات منها ندرة المواد الأولية اللازمة للإنتاج، علاوة على ارتفاع تكلفة الضرائب بالنسبة لها والتي لا تتناسب مع حجم أعمالها، والتضخم(٣٠)، فضلاً عن ارتفاع تكلفة كثافة العمل، لكون تلك المشروعات تعتمد على استخدام آلات بسيطة، وتعتمد بالأساس على كثافة تشغيل عنصر العامل ومهاراته، وخاصة في القطاع الصناعي، أضف إلى ما تقدم عدم إقبال رأس المال الأجنبي على الاستثمار في هذه المشروعات، وذلك بسبب عدم وضوح الأنظمة الحاكمة لها ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع درجة المخاطرة بسبب صغر حجم رأس المال، وكذلك انخفاض وفورات الحجم، نتيجة لانخفاض الطاقات الإنتاجية وحجم الإنتاج، مع انخفاض القدرات الذاتية المرتبطة

(٣٠) المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، ماهر حسن المحروق وإيهاب مقابلة، منشورات مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، إبريل ٢٠٠٦، ص ٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

بالتوسع والتطوير والتحديث، وذلك بسبب الانخفاض في الطاقات الإنتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية بذلك النوع من المشروعات أو المنشآت(٣١).

على أن أهم التحديات التي تواجه تلك المنشآت يمكن تحديدها في تعقيد الإجراءات الحكومية وكثرة الأنظمة المتعلقة بإنشاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى التحديات التمويلية، وذلك على التفصيل الآتي.

الفرع الأول: تعقيد الإجراءات وكثرة الأنظمة المتعلقة بإنشاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

تعتبر الإجراءات التنظيمية والتشريعية المتبعة في المملكة العربية السعودية من المعوقات التي تحول دون نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بدءاً من تعقيد وتعدد اجراءات إنشاءها، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، علاوة على عدم وجود تشريعات وسياسات حكومية واضحة ومحددة لدعم وتنظيم تلك المنشآت، بالإضافة إلى عدم مواكبة الأنظمة والتشريعات الحالية في المملكة العربية السعودية لهذا التطور، ناهيك عن كثرة هذه الأنظمة وتبعثرها، فضلا عن ضعف الحماية المؤسسية لتلك المشروعات، وافتقارها إلى الخطط والاستراتيجيات والهياكل التنظيمية السليمة التي تضمن نموها واستمرارها، كما أن انخفاض مستوى التكنولوجيا في إدارة أعمالها، وعدم انتهاج هذه المشاريع للأساليب والخطط التسويقية الحديثة لترويج منتجاتها أو خدماتها(٣٢)، كل ذلك أدى إلى عزوف عدد كبير من الشباب عن القيام بإنشاء تلك المشروعات وتفضيلهم التعيين في الجهاز الإداري للدولة.

---

(٣١) أنظر في ذلك الرابط التالي: http://www.aleqt.com/٢٠٠٩/٠٥/٠١/article_١٢٠٩٤.html

(٣٢) دراسة تحليلية لواقع المشروعات الصغيرة في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، خالد روكان عواد، جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد، بحث متاح على الانترنت بدون سنة نشر، ص ١٠.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الفرع الثاني: التحديات التمويلية التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

تتنوع مصاد تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويمكن حصرها في ثلاثة مصادرها هي:

١-مصادر تمويل تقليدية.

٢-مصادر تمويل حديثة.

٣-مصادر تمويل إسلامية.

يعتبر الحصول على التمويل اللازم من أكبر التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في المنطقة العربية، إذ إنه طبقاً لإحصائيات مؤسسة التمويل الدولية (IFC)[٣٣]، بلغت فجوة التمويل بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية ما بين (١٦٠ – ١٨٠) مليار دولار)، كما أظهر تقرير مشترك صادر عن اتحاد المصارف العربية والبنك الدولي أن ٨% فقط من التمويل الصادر من القطاع المصرفي في المنطقة العربية في عام ٢٠١١م لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذه النسبة تعد ضئيلة إذا ما قورنت بالنسب العالمية. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية فإن حجم الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لم يتجاوز ٣.٩٤% من إجمالي القروض المصرفية في عام ٢٠١٨ وذلك بناء على التقرير الصادر من برنامج تطوير القطاع المالي والذي تم إطلاقه لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في القطاع المال[٣٤]، وذلك بالرغم من أن تلك المشروعات تمثل ٩٥% من إجمالي المنشآت التجارية والاستثمارية في المملكة[٣٥].

وبناءً على ما سبق، فإن أهم التحديات التي تواجه التوسع والنمو وزيادة الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشكلة التمويل، إذ تُعد موارد تلك المشروعات الذاتية غير كافية للوفاء بمتطلبات التأسيس وعمليات التشغيل والإحلال

---

(٣٣) مؤسسة التمويل الدولية The International Finance Corporation (IFC) هي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي تعنى بالتعامل مع القطاع الخاص. فهي مؤسسة عالمية للاستثمار وتقديم المشورة، وهي ملتزمة بتشجيع المشاريع المستدامة في البلدان النامية الأعضاء بها، والتي تتميز بفائدتها الاقتصادية، وسلامتها المالية والتجارية، واستدامتها بيئياً واجتماعياً.

(٣٤) مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي، كتيب صادر عن برنامج تطوير القطاع المالي السعودي، النشرة الربعية الربع الرابع عام ٢٠١٨، ص ٦.

(٣٥) أنظر في ذلك الرابط التالي: http://www.aleqt.com/٢٠١٨/١١/٢٣/article_١٤٩٤٦٤١.html

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

والتجديد، وبالرغم من أن البنوك تعد هي صاحبة النصيب الأكبر من عملية تمويل تلك المشروعات، إلا أننا في المقابل نجد بعض البنوك تنأى بنفسها عن ذلك التمويل وذلك لعدة أسباب، هي:

١– ارتفاع تكلفة إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

في الواقع نرى من بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة عزوف عن التعامل مع البنوك، وفي هذه الحالة يكون لزاماً على هذه البنوك من أجل جذب هذه الشريحة من المنشآت أن تقوم بعملية تسويق إيجابية واسعة النطاق لاستقطابها، وهذه العملية في الواقع تكون ذات كُلفة عالية على البنوك إذا ما قورنت بالقروض الصغيرة الحجم التي تطلبها تلك المنشآت(٣٦).

٢– طول إجراءات منح القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

يعيب إجراءات منح القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أنها تكون طويلة ومعقدة، علاوة على ارتفاع أسعار الفائدة على تلك القروض وقصر الفترات المحددة لسدادها، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة تكلفة الاقتراض من البنوك بالنسب إلى هذه المنشآت(٣٧).

٣– ارتفاع مخاطر إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

في الغالب لا يمتلك أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة المقدرة على التقدم بدراسات الجدوى الدقيقة التي يقدمها أصحاب المنشآت الكبيرة، وبالتالي فإن أغلب البنوك تنظر إلى هذه المشروعات على أنها غير جديرة بالثقة الائتمانية وترى في ذلك ارتفاع لمخاطر إقراض تلك المنشآت(٣٨).

---

(٣٦) إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أشرف مُحَمَّد دوابة، مركز استشارات البحوث والتطوير بأكاديمية السادات الإدارية، القاهرة، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٠٦م، ص٨.

(٣٧) المشروعات الصغيرة، إيمان مرعي، مرجع سابق الإشارة، ص ٩٦.

(٣٨) التحليل الإحصائي لمعدلات خسائر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتطبيق على الجمعية المصرية للتأمين التعاوني، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة أسيوط، يونيو ٢٠١٧م، ص٢٧.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

٤–عدم قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على إعداد ملف ائتماني:

في أغلب الأحيان ليس للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الخبرة في التعامل مع البنوك، وبالتالي إعداد ملف ائتماني جيد لتقديمه للبنوك بهدف الحصول على التمويل اللازم لها، إذ إنه وفقاً للأعراف المصرفية السليمة تعتبر الجودة في إعداد ذلك الملف من المتطلبات الهامة للبنك للحصول على التمويل اللازم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة(٣٩).

المطلب الثاني

الحلول المقترحة لمشكلات تطبيق الشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

إن حل المشكلات والمعوقات التي تقف حائلاً أمام طريق نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يتطلب تبني تطبيق استراتيجية وطنية واضحة تجاه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. والتي ستعمل على التعامل مع تلك المعوقات والتغلب عليها، وليس ذلك فحسب بل أنها ستساعد على تشخيص الأهداف الاستراتيجية لنمو القطاع وفقاً لتحديد الأولويات، التي سيتحقق عنها بنهاية المطاف تعزيز مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني ومما يعود في النهاية بالإيجابية على الناتج المحلي الوطني. كذلك من بين العوامل التي ستحفز نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبالذات في مجال التصدير إيجاد بنك بالسعودية متخصص في دعم الصادرات بذلك النوع من المنشآت، وكما هو معمول به ومطبق بالعديد من دول العالم المتقدم، مثال الولايات المتحدة الأمريكية، التي يوجد بها ما يعرف ببنك الصادرات والواردات، الذي يقوم بتوفير العديد من الخدمات الخاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل في مجملها على التعزيز من قدرة المنتجات على اختراق الأسواق. بالإضافة إلى أنه من بين العوامل التي ستساعد على نمو القطاع، إنشاء هيئة مستقلة تعنى بشؤون المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بحيث تكون بمثابة مرجعية تشريعية وتنظيمية وقانونية لهذا القطاع، تمكنه من النمو بالشكل المطلوب، من خلال تهيئة بيئة العمل المناسبة، التي تحفز على الإبداع والتطوير والتحديث، وبالذات في مجال تطوير وسائل الإنتاج، والارتقاء بأداء

(٣٩) أشرف محمد دوابة، مرجع سابق الإشارة، ص ٩.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الكوادر البشرية، والتوسع في مجال التصدير، وتمكن من سرعة الحصول على التراخيص، وتوفير قاعدة البيانات اللازمة، وإجراء البحوث والدراسات، ووضع برامج الحماية(٤٠).

كما أن استمرار الصناديق الحكومية في تقديم القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مثال البنك السعودي للتسليف والادخار، وصندوق المئوية، سيعمل على الارتقاء بأداء القطاع واستمرار نموه وازدهاره، ولاسيما كما ذكرنا أن أهم معوق لنمو تلك المشروعات هو توفير مصادر التمويل، وتجدر الإشادة في هذا الخصوص ببرنامج "كفالة"، الذي يديره صندوق التنمية السعودي، والذي من بين أبرز أهدافه الرئيسية تشجيع البنوك المحلية، على توفير التمويل اللازم لتلك المشروعات، من خلال تقديم الصندوق كفالة للبنك الذي يمنح التمويل للمنشأة الصغيرة أو المتوسطة، تصل نسبتها للتمويل المكفول إلى ٥٠ % من إجمالي التمويل المؤهل للكفالة وبحد أقصى مبلغ مليون ريال، وبالنسبة للحد الأدنى فيصل إلى ٥٠ ألف ريال. أما بالنسبة للحد الأقصى والأدنى لقيمة التمويل، الذي يمكن للمنشأة الصغيرة والمتوسطة أن تحصلا عليه على انفراد من جهات التمويل بكفالة البرنامج، فهما مليونا ريال و١٠٠ ألف ريال على التوالي(٤١).

مما تقدم فإن لمؤسسة النقد العربي وكذلك البنوك التجارية دور في توفير الآليات اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في نمو هذا القطاع في المملكة العربية السعودية، من خلال العديد من المبادرات وذلك على النحو التالي.

الفرع الأول: دور مؤسسة النقد العربي السعودي في دعم الشمول المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

سوف نتحدث من خلال هذا الفرع عن ماهية مؤسسة النقد العربي السعودي، وكذلك عن دور المؤسسة في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إطار تحقيقها للشمول المالي في المملكة العربية السعودية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: ماهية مؤسسة النقد العربي السعودي

أنشئت مؤسسة النقد العربي السعودي في عهد جلالة الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه، وذلك بموجب مرسومين ملكيين الأول برقم (١٠٤٦/٤/٣٠) بتاريخ ١٣٧١/٧/٢٥هـ، والذي يقضي بإنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي. والثاني برقم

(٤٠) أنظر في ذلك الرابط التالي: http://www.aleqt.com/٢٠٠٩/٠٥/٠١/article_١٢٠٩٤.html
(٤١) أنظر في ذلك الرابط التالي: http://www.aleqt.com/٢٠٠٩/٠٥/٠١/article_١٢٠٩٤.html

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

(١٠٤٧/٤/٣٠) بتاريخ ١٣٧١/٧/٢٥هـ والمتعلق باعتماد وثيقة النظام الأساسي للمؤسسة والأمر بوضعها موضع التنفيذ(٤٢).

وتُعد مؤسسة النقد العربي السعودي هي المصرف المركزي للمملكة العربية السعودية، وعلى ذلك يمكن وضع تعريف لها بأنها (٤٣) مؤسسة مالية تقع على قمة الجهاز المصرفي في المملكة العربية السعودية، ولا تهدف إلى تحقيق الربح مثل البنوك التجارية، وانما تهدف إلى تحقيق المصلحة الاقتصادية العامة للمجتمع، وخاصة تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية.

وتتعدد وظائف مؤسسة النقد العربي السعودي ومن ضمن هذه الوظائف والمهام:

١- القيام بأعمال مصرف الحكومة.

٢- سك وبع العملة الوطنية (الريال السعودي) ودعم النقد السعودي وتوطيد وتثبيت قيمته الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تقوية غطاء النقد.

٣- إدارة احتياطات المملكة من النقد الأجنبي.

٤- مراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات(٤٤)؛ وهذه المهمة تعد هي الأهم بالنسبة للمهام الموكولة للمؤسسة(٤٥).

---

(٤٢) أنظر إلى الرابط التالي: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/About/Pages/SAMAHistory.aspx

(٤٣) اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، علي عبدالوهاب نجا، مُحَمَّد عزت مُحَمَّد غزلان، عبير شعبان عبده، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، ٢٠١٣م، ص ٢١١.

(٤٤) أنظر في ذلك: المادتان (١، ٣) من نظام مؤسسة النقد العربي السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٣ وتاريخ ١٣٧٧/٥/٢٣ هـ.
(٤٥) أنظر في ذلك: المواد (١٧ ، ١٨ ، ٢٢) من نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٥) وتاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢ هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

ثانياً: دور مؤسسة النقد العربي السعودي في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إطار تحقيقها للشمول المالي

ضمن رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ أطلق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي بتاريخ ١٤٣٨/٧/٢١ هـ، الموافق ٢٠١٧/٤/٢٤م، عشرة برامج تنفيذية على رأسها برنامج تطوير القطاع المالي، الذي سيعضد تنمية الاقتصاد الوطني السعودي ويسهم في تحقيق أهداف البرامج الأخرى للرؤية.

وانطلاقاً من مبدأ اقتصاد سعودي مزدهر ووطن طموح ضمن محاور رؤية ٢٠٣٠، انبثق عن برنامج تطوير القطاع المالي ثلاثة أهداف رئيسية، هي:

١- تطوير سوق مالية متقدمة.

٢- تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص.

٣- تعزيز وتمكين التخطيط المالي.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن برنامج تطوير القطاع المالي يسهم بشكل غير مباشر، في دعم وتحقيق (١٩) هدفاً إضافياً من الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة ٢٠٣٠، ومن ضمن هذه الأهداف وأهمها زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد(٤٦).

وتُعطي (ساما) أهمية كبرى لتعزيز ودعم الشمول المالي في المملكة بما يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرامجها التنفيذية، وتعمل على رفع مستوى الشمول المالي في المملكة كأحد أهدافها الاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها، وذلك من خلال إتاحة وصول الأفراد والمنشآت إلى الخدمات والمنتجات المالية المرخصة من قبلها، وإدماجهم في النظام المالي الرسمي وضمان حماية العملاء والإشراف على عدالة التعاملات وشفافيتها بين الأطراف المتعاملة.

ومن أبرز الجهود المبذولة في سبيل ذلك؛ إصدار (ساما) التعريفة البنكية التي حددت رسوم الخدمات البنكية والحدَّ الأعلى للرسوم والعمولات التي يحق للمصارف تطبيقها عند تقديم الخدمات والمنتجات، علاوة على منع اشتراط رسوم مالية أو

(٤٦) وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي خطة التنفيذ ٢٠٢٠، برنامج تطوير القطاع المالي، رؤية ٢٠٣٠، صـ ٦-٧.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

إيداع مبالغ مالية لفتح الحسابات المصرفية، وذلك بهدف تشجيع الأفراد على فتح الحسابات والاستفادة من المزايا الناجمة عن ذلك(٤٧).

كما أصدرت القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الوكالة المصرفية التي تسمح للبنوك باستخدام وكلاء مؤهلين لتقديم الخدمات المالية بالنيابة عنها في المناطق التي لا تتوافر فيها تغطية بنكية أو التي تعاني شحاً في توافر الخدمات المصرفية، وذلك بهدف تنويع قنوات الوصول إلى الخدمات المالية وإتاحتها بيسر وسهولة لأفراد المجتمع، وخصوصاً الأفراد الذين لا يتعاملون مع المصارف(٤٨).

ونتيجة لذلك فقد ارتفعت في الآونة الأخيرة نسبة التمويل المقدمة للمشروعات أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى ٥% من نسبة القروض المقدمة من البنوك في المملكة(٤٩).

ووفقاً لبيانات البنك الدولي، ارتفعت نسبة الأفراد فوق سن ١٥ سنة الذين لديهم حسابات بنكية في النظام المصرفي السعودي من ٤٦.٤ % في عام ٢٠١١م إلى ٦٩.٤ % في عام ٢٠١٤م، أي بنسبة نمو بلغت نحو ٤٩.٥ %. والفضل الرئيسي في معدل النمو المرتفع لنسبة الشمول المالي في المملكة يعود إلى الارتفاع الكبير في نسبة السيدات اللواتي لديهن حسابات بنكية خلال الفترة، حيث ارتفعت النسبة من ١٥.٢ % في عام ٢٠١١م إلى ٦١.١ % في عام ٢٠١٤م، أي بنسبة نمو بلغت ٣٠١.٤ %. أما بالنسبة للذكور فارتفعت النسبة من ٧٢.٧ % في عام ٢٠١١م إلى ٧٥.٣ % في عام ٢٠١٤م، أي بنسبة نمو بلغت ٣.٦ %(٥٠).

---

(٤٧) أنظر في ذلك الرابط التالي: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news٢٨٠٤٢٠١٩.aspx

(٤٨) أنظر في ذلك الرابط التالي: https://sabq.org/v٩hSf٦

(٤٩) أنظر في ذلك الرابط التالي: https://aawsat.com/home/article/١٥٥٥٧١٦

(٥٠) أنظر في ذلك الرابط التالي: http://www.alriyadh.com/١٦٥٥٩٨٦

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

وبناء على ما تقدم، احتلت المملكة المرتبة الحادية عشرة من بين دول مجموعة العشرين في نسبة الشمول المالي في عام ٢٠١٤م، وكانت المملكة تحتل المرتبة الخامسة عشر في عام ٢٠١١م(٥١).

وبالرغم من كل ما ذُكر فإن الباحث يرى أنه على المملكة العربية السعودية من أجل دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحقيقاً للشمول المالي، القيام بمراجعة التشريعات والأنظمة ذات العلاقة، وتبنيها لتشريع واحد يواكب ذلك التطور الهائل في تلك المنشآت.

الفرع الثاني: دور البنوك في المملكة العربية السعودية في دعم الشمول المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

سوف نتعرف من خلال هذا الفرع على ماهية البنوك في المملكة العربية السعودية، ودور البنوك السعودية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار تحقيقها للشمول المالي.

أولاً: ماهية البنوك في المملكة العربية السعودية

يقصد بالبنك (أي شخص طبيعي أو اعتباري يزاول في المملكة أي عمل من الأعمال المصرفية بصفة أساسية)(٥٢). ويلاحظ من خلال هذا التعريف أن المنظم السعودي قد قرر المساواة بين الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري في القيام بمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة، وهذا يناقض نص المادة (١/٣) من ذات النظام والتي اشترطت في الترخيص لبنك وطني سعودي ١- أن يكون شركة مساهمة سعودية ..... والمعروف أن أي شركة هي شخص اعتباري وليست شخص طبيعي، وبالتالي نرى أن أي بنك في المملكة العربية السعودية لابد أن يكون شخص اعتباري.

كما يقصد بالبنك الوطني (البنك الذي يكون مركزه الرئيسي في المملكة وماله من فروع فيها(٥٣)).

ويقصد بالبنك الأجنبي (البنك الذي يكون مركزه الرئيسي خارج المملكة وماله من فروع فيها (٥٤)).

---

(٥١) أنظر في ذلك الرابط التالي: http://www.alriyadh.com/١٦٥٥٩٨٦#

(٥٢) المادة (١/أ) من نظام مراقبة البنوك السعودي.

(٥٣) المادة (١/ج) من نظام مراقبة البنوك السعودي.

(٥٤) المادة (١/د) من نظام مراقبة البنوك.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

وتتنوع البنوك في الوقت الراهن على عدة أنواع منها البنوك المركزية، وبنوك الاستثمار، والبنوك التجارية....الخ.

وتقوم البنوك التجارية بنشاطين رئيسيين هما: قبول الودائع ومنح القروض، فهي تقبل الودائع سواء كانت تحت الطلب أو لأجل، كما أنها تزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي(٥٥)، ومنها تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: دور البنوك السعودية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار تحقيقها للشمول المالي

في خضم دعم المملكة العربية السعودية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قام وزير المالية بإصدار القرار رقم (١١٦٦) بتاريخ ١٤٢٥/٥/٤ هـ، بتأسيس برنامج (كفالة) والذي يهدف إلى التغلب على معوقات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المجدية اقتصادياً والتي ليس لديها المقدرة على تقديم الضمانات الكافية لجهات التمويل.

وأهم ما يرنو إليه برنامج (كفالة) هو مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم لتطوير وزيادة أنشطتها، وتشجيع المؤسسات المالية (ومن بينها البنوك)(٥٦) على منح التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي جذب تلك المشروعات على الانغماس في التعاملات المصرفية تحقيقاً للشمول المالي.

وقد قامت (منشآت)(٥٧) بالعمل على دعم إنشاء شركات متخصصة في التمويل، وتفعيل دور البنوك وصناديق الإقراض وتحفيزها لأداء دور أكبر في التمويل والاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

---

(٥٥) دراسة تحليلية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، صفية عبدالرحيم طاشكندي، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٩٩٦م، ص ٤٤.

(٥٦) البنوك المشاركة في برنامج كفالة هي: البنك الأهلي التجاري، بنك الرياض، مصرف الراجحي، البنك العربي الوطني، بنك الجزيرة، بنك البلاد، البنك السعودي للاستثمار، البنك الأول، البنك السعودي الفرنسي، مجموعة سامبا المالية، البنك السعودي البريطاني، بنك الإمارات دبي الوطني، مصرف الانماء.

(٥٧) منشآت هي عبارة عن الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي أنشئت عام ٢٠١٦م بناء على تنظيم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠١) بتاريخ ١٤٣٧/٧/١١ هـ، وتهدف (منشآت) إلى تنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ودعمه وتنميته وفقاً لأفضل الممارسات العالمية بغية زيادة مساهمة تلك المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة من ٢٠% إلى ٣٥% وفقاً لرؤية ٢٠٣٠ (أنظر في ذلك تفصيلاً الرابط التالي:

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

وتمكنت (منشآت) بالتعاون مع وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص (نماء) من تصميم مبادرة الإقراض غير المباشر لغرض تحفيز التمويل الموجه إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر تنويع مصادر الدعم المالي، ووضع السياسات والمعايير لتمويل المشروعات، ودعم التمويل والاستثمار، إضافة إلى استحداث منصات وأدوات تمويلية يحتاجها قطاع المنشآت الصغيرة المتوسطة ورواد الأعمال.

وشملت المبادرة في مرحلتها الأولى مشاركة ٨ شركات تمويل مرخص لها من مؤسسة النقد العربي السعودي، وبإمكان رواد ورائدات الأعمال وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة التقدم بطلب التمويل عن طريقها(٥٨).

وضمن هذا الإطار، أعلنت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) أن ٨٢٤ منشأة استفادت من مبادرة الإقراض غير المباشر ضمن مبادرات خطة تحفيز القطاع الخاص بإجمالي مبالغ مصروفة تجاوزت ٨٠٠ مليون ريال من خلال شركاء المبادرة المرخص لهم من مؤسسة النقد العربي السعودي والذي يصل عددهم إلى ١٧ شركة تمويل. وتهدف مبادرة الإقراض غير المباشر التي تقدمها (منشآت) بالتعاون مع بنك التنمية الاجتماعية إلى تعزيز إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في المملكة من خلال تقديم قروض ذات تكلفة منخفضة لشركات التمويل المرخص لها من مؤسسة النقد العربي السعودي التي تقدم بدورها حلول تمويلية وقروض بمميزات تنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال(٥٩).

وبناءً على أحدث الاحصائيات فقد كشفت البنوك السعودية عن وجود ٣٦٤ ألف نقطة بيع و٧٢٩ مركزاً للتحويلات في أنحاء المملكة، مؤكدة التزامها بلائحة العمل التي أصدرتها مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، في التعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات.

---

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/e٥bfc٢bb-٥ad٠-٤٩٣f-b١٠c-a٩a٧٠٠f١f٢e١/١).

(٥٨) أنظر في ذلك الرابط التالي: https://www.monshaat.gov.sa/ar/news/١٣٦٩

(٥٩) أنظر في ذلك الرابط التالي: http://www.aleqt.com/٢٠١٩/٠٦/١٨/article_١٦١٩١٥٦.html

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

وفي الإطار ذاته، فقد سمحت (ساما) لوكلاء المصارف بإيصال الخدمات المالية؛ سواء للمناطق البعيدة أو الهجر، التي لا توجد فيها حتى فروع لبنوك؛ ويتوقع نتيجة لذلك زيادة نسبة من يمتلكون حسابات مصرفية من ٧٤ % تقريباً حالياً إلى ٨٠ % في ٢٠٢٠ نظراً لدعم القطاع المصرفي تمويل القطاع الخاص، مع خطة تحويل المجتمع إلى مجتمع غير نقدي(٦٠).

الخاتمة:

من خلال دراستنا تبين أن المملكة العربية السعودية قد تقدمت في سُلم الشمول المالي ووصلت للمرتبة الحادية عشرة بين دول العشرين وذلك وفقاً لأحدث بيانات البنك الدولي والتي نشرتها (الرياض الاقتصادي) في عددها الصادر يوم الأحد ٢٠١٨//١/٢١(٦١). وعلى ذلك وبعد أن تناولنا موضوع البحث بالدراسة والتحليل، أمكن لنا الحصول على عدد من النتائج والتوصيات يمكن سردها على النحو التالي:

أولاً: النتائج

١- تعمل مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، على رفع مستوى الشمول المالي في المملكة كأحد أهدافها الاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها، وذلك من خلال إتاحة وصول الأفراد والمنشآت إلى الخدمات والمنتجات المالية المرخصة من قبلها، وإدماجهم في النظام المالي الرسمي وضمان حماية العملاء والإشراف على عدالة التعاملات وشفافيتها بين الأطراف المتعاملة.

٢- أثبتت الدراسة وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وأن اتاحة التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعمل على دعم النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

---

(٦٠) أنظر في ذلك الرابط التالي: https://aawsat.com/home/article/١٧٢١٠٩٦/توسع-سعودي-في-الشمول-المالي-والتغطيات-المصرفية-للعملاء

(٦١) أنظر في ذلك الرابط التالي: http://www.alriyadh.com/١٦٥٦٢٢٦

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ - ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

٣- أهم التحديات التي تواجه التوسع والنمو وزيادة الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشكلة التمويل، إذ تُعد موارد تلك المشروعات الذاتية غير كافية للوفاء بمتطلبات التأسيس وعمليات التشغيل والإحلال والتجديد، وبالرغم من أن البنوك تعد هي صاحبة النصيب الأكبر من عملية تمويل تلك المشروعات، إلا أننا في المقابل نجد بعض البنوك تنأى بنفسها عن ذلك التمويل وذلك لأسباب مختلفة.

٤- وفق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ تسعى المملكة إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار قام وزير المالية بإصدار القرار رقم (١١٦٦) بتاريخ ١٤٢٥/٥/٤ هـ، بتأسيس برنامج (كفالة) والذي يهدف إلى التغلب على معوقات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المجدية اقتصادياً والتي ليس لديها المقدرة على تقديم الضمانات الكافية لجهات التمويل.

٥- يواجه تطبيق الشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية عدة تحديات ومعوقات أهمها صعوبة الحصول على التمويل، وفي هذا الإطار تعمل (ساما) بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة على تعزيز الجهود لرفع مستوى الشمول المالي في المملكة، وعلى وجه الخصوص تعزيز وصول الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية وتيسير الحصول على خدمات التمويل اللازمة لتلك المنشآت، إذ إن رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى ٣٥ % من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك زيادة عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي إلى ٩٠ % ، إضافة إلى رفع نسبة التمويل المخصص لها إلى ٢٠ % من نسبة القروض المقدمة من البنوك في المملكة من أبرز الأهداف التي تسعى الرؤية إلى تحقيقها.

٦- سمحت (ساما) لوكلاء المصارف بإيصال الخدمات المالية؛ سواء للمناطق البعيدة أو الهجر، التي لا توجد فيها حتى فروع لبنوك؛ ويتوقع نتيجة لذلك زيادة نسبة من يمتلكون حسابات مصرفية من ٧٤ % تقريباً حالياً إلى ٨٠ % في ٢٠٢٠ نظراً لدعم القطاع المصرفي تمويل القطاع الخاص، مع خطة تحويل المجتمع إلى مجتمع غير نقدي.

٧- تعمل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) على دعم إنشاء شركات متخصصة في التمويل، وتفعيل دور البنوك وصناديق الإقراض وتحفيزها لأداء دور أكبر في التمويل والاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

٨- قامت (منشآت) بالتعاون مع وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص (نماء) بتصميم مبادرة الإقراض الغير مباشر لغرض تحفيز التمويل الموجه إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر تنويع مصادر الدعم المالي، ووضع السياسات والمعايير لتمويل المشروعات، ودعم التمويل والاستثمار، إضافة إلى استحداث منصات وأدوات تمويلية يحتاجها قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال.

٩- للشمول المالي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية عدة آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وفعالية السياسة الاقتصادية الكلية، علاوة على استقرار الأوضاع المالية الكلية.

١٠- تُعد الاجراءات التنظيمية والتشريعية المتبعة في الدول النامية عموماً وفي المملكة العربية السعودية خصوصاً من التحديات والمشكلات التي تحول دون نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومنها تعقيد وتعدد اجراءات إنشاء تلك المنشآت، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، علاوة على عدم وجود تشريعات وسياسات حكومية واضحة ومحددة لدعم وتنظيم تلك المشروعات، بالإضافة إلى عدم مواكبة الأنظمة والتشريعات الحالية في المملكة العربية السعودية لهذا التطور، ناهيك عن كثرة هذه الأنظمة وتبعثرها، فضلا عن ضعف الحماية المؤسسية لتلك المشروعات.

ثانياً: التوصيات

١- على الدول تبني استراتيجية طموحة لتحقيق الشمول المالي في الدول النامية من خلال العمل على وصول الخدمات المالية لكل فئات المجتمع واستخدام الابتكارات التكنولوجية المصرفية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢- على مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) العمل على إمكانية الترخيص لشركة متخصصة في التصنيف الائتماني لتلك المشروعات حتى يمكنها الحصول على التمويل اللازم.

٣- على مؤسسة النقد العربي السعودي القيام بدوراً هاماً وفعالاً في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال العمل على الحد من مشكلة التمويل اللازم لتلك المشروعات وطرحها لإجراءات ومبادرات وبرامج عديدة بهدف تمكين تلك المشروعات من الحصول على التمويل اللازم لنشأتها ونموها.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

٤- على المملكة العربية السعودية من أجل دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحقيقاً للشمول المالي، القيام بمراجعة التشريعات والأنظمة ذات العلاقة، وتبنيها لتشريع واحد يواكب ذلك التطور الهائل في تلك المنشآت.

Effect of Financial Inclusion on Small and Medium-Sized Enterprises in the Kingdom of Saudi Arabia in Line with its Vision ٢٠٣٠

Dr. Mohammed Ahmed Abdelkhaliq Sallam
Assistant Professor Department of Law, faculty of Science and Theoretical Studies, Saudi Electronic University

Abstract: Small and medium-sized enterprises are one of the most important engines of economic growth. They create jobs, support innovation, and promote exports. However, it seems that small and medium-sized enterprises in the kingdom of Saudi Arabia contribute little to the gross domestic product (GDP) in comparison with developed economies. Therefore, the Kingdom's Vision ٢٠٣٠ aims at creating suitable employment opportunities for citizens all over the kingdom via supporting entrepreneurship, privatization programs, and investment in new industries in line with the kingdom's achievement of financial inclusion. In this regard, the general authority of small and medium-sized enterprises "Monshaat" was established to provide the necessary funding for these enterprises. Moreover, it encourages business youth to succeed by making every effort to enact better systems and regulations that supply them with easy funding. Also, the general authority gives national companies the chance to have a large share of government procurement and competition. In conclusion, the research has proved that there is a strong relationship between financial inclusion, financial stability, and economic growth. It has also confirmed that providing the necessary funding for small and medium-sized enterprises in the Kingdom of Saudi Arabia is one of the most important positive results of financial inclusion.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

المراجع والمصادر:

أولاً: قائمة المراجع العربية

أ- الكتب والدوريات

١) إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، هالة مُحَمَّد لبيب عنبة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ٢٠٠٢م.

٢) إدارة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نبيل جواد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

٣) استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة (دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب)، كنجو عبود، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس بعنوان "نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية" جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الادارية والمالية، عمان، الأردن، ٢٠٠٧م.

٤) إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أشرف مُحَمَّد دوابة، مركز استشارات البحوث والتطوير بأكاديمية السادات الإدارية، القاهرة، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٠٦م.

٥) اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، علي عبدالوهاب نجا، مُحَمَّد عزت مُحَمَّد غزلان، عبير شعبان عبده، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، ٢٠١٣م.

٦) اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، عبد المطلب عبد الحميد، القاهرة، الدار الجامعية، ٢٠٠٩م.

٧) التحليل الإحصائي لمعدلات خسائر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتطبيق على الجمعية المصرية للتأمين التعاوني، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة أسيوط، يونيو ٢٠١٧م.

٨) التمويل كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي ودوره في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أحمد السيد رمضان، المؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان "الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، عدد خاص بالمؤتمر منشور في مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، ٢٠١٩م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ – ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

٩) دراسة تحليلية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، صفية عبدالرحيم طاشكندي، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٩٩٦م.

١٠) دراسة تحليلية لواقع المشروعات الصغيرة في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، خالد روكان عواد، جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد، بحث متاح على الانترنت بدون سنة نشر.

١١) دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، حنين مُحَمَّد بدر عجور، بحث مقدم اِستِكمَالا لِمُتَطلبات الحُصول عَلى دَرَجَة الْمَاجِستِير في إدارة الأعمال بِكُلِية التجارة بالْجَامِعَة الإِسلامِية بِغَزة، مارس ٢٠١٧م- جمادى الثاني ١٤٣٨هـ.

١٢) دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، مُحَمَّد عبد الرؤوف مُحَمَّد شعيب، المؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان "الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، عدد خاص بالمؤتمر منشور في مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، ٢٠١٩م.

١٣) الشمول المالي في الجهاز المصرفي المصري والتجارب العربية، عصام حسني مُحَمَّد عبد الحليم، المؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان "الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، عدد خاص بالمؤتمر منشور في مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، ٢٠١٩م.

١٤) الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وسام محروس عبد الوهاب حجازي، المؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان "الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، عدد خاص بالمؤتمر منشور في مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، ٢٠١٩م.

١٥) المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة، صابر أحمد عبد الباقي، بحث منشور في مجلة كلية الآداب جامعة المنيا، مصر، يناير ٢٠١١م. أنظر الرابط: http://mustasharoon-٢.blogspot.com/٢٠١١/٠١/blog-post_٧٣٦٢.html :

١٦) المشروعات الصغيرة والتنمية، التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، إيمان مرعي، مركز الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، ٢٠١٦م.

١٧) المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، ماهر حسن المحروق وإيهاب مقابلة، منشورات مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، إبريل ٢٠٠٦م.

١٨) المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، هايل عبد المولى طشطوش، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٢م.

١٩) المعاملة الضريبية للمشروعات الصغيرة في ضوء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نبيل حسن عبد اللطيف، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٢م.

٢٠) معهد التخطيط القومي، الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢٧٥، القاهرة، ٢٠١٦م.

ب- تقارير وكتب دورية:

- البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة.
- الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، منشورات صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، رقم ١٩/٠٢، ٢٠١٩م، ص ٥-١٠.
- البنك المركزي المصري، الكتاب الدوري الصادر في ٢٠١٧/٣/٥م بشأن تعديل بعض بنود مبادرات الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، القاهرة، ٢٠١٧م.

-Report about the: development in the middle east and north Africa, the international bank for reconstruction and development, The world bank, ٢٠٠٣

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٩١ - ٣٨٢٨ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

ج- الأنظمة والقوانين:

- نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٥) وتاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢ هـ.
- نظام مؤسسة النقد العربي السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٣ وتاريخ ١٣٧٧/٥/٢٣ هـ.

ثانياً: المراجع الإلكترونية:

-http://www.alriyadh.com/١٦٥٦٢٢٦

-http://www.sama.gov.sa/ar-sa/About/Pages/SAMAHistory.aspx

-https://aawsat.com/home/article/١٥٥٥٧١٦/

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

-https://www.monshaat.gov.sa/ar/news/١٣٦٩

- https://www.mci.gov.sa/ar/mediacenter/news/pages/١٣-١٢-١٦-٠٣.aspx

-http://www.aleqt.com/٢٠٠٩/٠٥/٠١/article_١٢٠٩٤.html

-http://www.aleqt.com/٢٠٠٩/٠٥/٠١/article_١٢٠٩٤.html

-http://www.aleqt.com/٢٠١٨/١١/٢٣/article_١٤٩٤٦٤١.html

-http://www.aleqt.com/٢٠١٩/٠٦/١٨/article_١٦١٩١٥٦.html

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

١- Alattar, J., Kouly, R. and Innes, J., " Management accounting information in micro enterprise in Gaza ", Journal of Accounting and Organizational Change, Vol. ٥, No. ١, ٢٠٠٩, pp. ٨١-١٠٧.

٢-Aygagori Mehana (٢٠٠٣): "SMES Across The global a new database", world Bank policy, Research working paper, August, ٢٠٠٣, p.٣.

٣-chang, (X,H): "Financial inclusion: policies, stutus and challenges", International journal of economics and finance, ٧,٨, ٢٠١٥, p.١٩٦.

٤-Mohieldin, M, Iqbal, ٢, Rostom, A. & (٢) fu,x: "The Role of financial inclusion in the g ٢٠ countries", London, ٢٠١٦.

٥-Rashid, (M): "Financial inclusion in organization of Islamic co-operation countries", Malysia, ٢٠١٧.

٦-Reuven Glick: "The relationship between financial inclusion and agriculture development: problems, constraints and Alternatives", New York, Holmes and messier Publishers, ٢٠١٨, pp.٨-١٩.